الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4738 | الأربعاء | 15 جمادى الأولى 1445 هـ | 29 نوفمبر 2023 م | السنة السادسة عشرة

يعزز التصنيف الائتماني للدولة

العيسى: تطبيق أساس الاستحقاق في البيانات الحكومية «مطلب ضروري»

أوضح أمين الصندوق وعضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عبد الله العيسى أن الانتقال من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق عند إعداد البيانات المالية الحكومية امرا على درجة كبيرة من الأهمية للحكومة وأعضاء مجلس الأمة والمستثمرين، كونه يعطي معلومات أكثر دقة وواقعية لمستخدمي البينات المالية الحكومية، كما أنه ينعكس إيجابا على التصنيف الائتماني للدولة.

وأوضح أن التحول إلى أساس الاستحقاق أصبح توجها عالميا، مبينا أن الارقام تشير إلى أن 95 بالمئة من دول العالم، من المتوقع أن يعتمدوا أساس الاستحقاق في البيانات الحكومية في عام 2030.

عبد الله العيسى

وأضاف أن أقل دولة من دول الخليج سيصل نسبة تطبيق أساس الاستحقاق بها 40 بالمئة على الأقل في 2024.

ولفت أن ما يدعو لتطبيق مبدأ أساس الاستحقاق في البيانات المالية الحكومية، هو بدء تطبيق معيار الافصاح عن الموارد الطبيعية للدول في 2026.

وأشار إلى أن الأساس النقدي لا يعطي صورة دقيقة وشفافة عن وضع البيانات المالية للدولة، فيما يضع أساس الاستحقاق قواعد شفافة للبيانات المالية الحكومية ويمكن في الوقت نفسه من تحقيق رؤية واقعية ودقيقة للحالة المالية للدولة ومقارنتها بالسنوات السابقة لها.

وقال: أن وضع خطط زمنية واضحة من قبل الدولة للتحول إلى أساس الاستحقاق أمر على جانب كبير من الأهمية والإعلان عن نسب الإنجاز في عملية التحول ويتم الإعلان عنها بشكل مستمر.

وبين العيسى أن الأساس النقدي يجعل من الصعوبة تقييم اداء الحكومي المالي، ومعرفة مدى التقدم أو التراجع الذي شهدته تلك البيانات، ومقارنتها للسنوات المالية السابقة وهو ما يؤدي إلى الغموض في تحليل تلك البيانات من جهة ويؤدي لمزيد من الهدر في مصروفات الدولة حيث ان القرارات المالدية لا تسجل حين اتخاذها انما حين يتم صرفها وقد تكون في سنوات لاحقة لهذا القرار.

وقال: أن تطبيق مشروع التحول لن يكون في سنة أو سنتين، ما لم تكن هناك خطة زمنية وتحول جزئي ممنهج من قبل مؤسسات الدولة المختلفة، ومدى جاهزية الدولة في التحول، فالطريق الأمثل هو تقييم جميع جهات الدولة والتحضير الادوات والانظمة المساندة لتطبيق اساس الاستحقاق بشكل جزئي لحين الوصول الى الشمولية واستخراج بيانات مالية موحدة لجميع الجهات والبيان المالي المجمع في نهاية المطاف.

وبين العيسى أنه على الجهات المعنية في الدولة، البدء في حصر وتقييم جميع اصول الدولة العقارية والاصول الغير ملموسة، كخطوة اولية ثم دارسة الية حصر الموارد الطبيعية بالدولة والبدء الجزئي في الانتقال من الاساس النقدي الى أساس الاستحقاق.

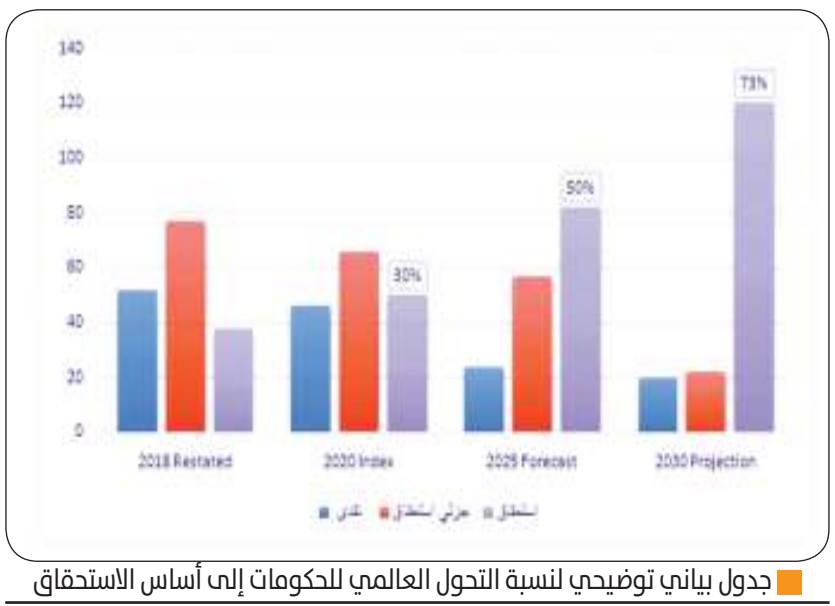

جدول بياني توضيحي لنسبة التحول العالمي للحكومات إلى أساس الاستحقاق

مؤشرات البورصة «تتباين»..و«العام» يرتفع 3.7 نقاط

تباينت المؤشرات الرئيسية للبورصة عند إغلاق تعاملات أمس الثلاثاء، مع ترقب السوق للعديد من الأحداث بينها اجتماع تحالف "أوبك+"، وعمومية بيت التمويل الكويتي، فضلاً عن تطبيق مراجعة مؤشر مورجان ستانلي الأسواق الناشئة، وملامح عن تحركات مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

وشهدت الجلسة ارتفاع مؤشرها العام 7ر3 نقطة ليبلغ مستوى 65ر6638 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 06ر0 في المئة.

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 06ر1 نقطة ليبلغ مستوى 72ر5434 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 02ر0 في المئة من خلال تداول 6ر108 مليون سهم عبر 5412 صفقة نقدية بقيمة 5ر21 مليون دينار (نحو 5ر65 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 6ر5 نقطة ليبلغ مستوى 30ر7277 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 08ر0 في المئة من خلال تداول 90 مليون سهم عبر 5912 صفقة بقيمة 6ر26 مليون دينار (نحو 13ر81 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 1ر01 نقطة ليبلغ مستوى 12ر5336 نقطة بنسبة

جلسة متباينة للبورصة

ارتفاع بلغت 02ر0 في المئة من خلال تداول 3824 مليون سهم عبر 3824 صفقة نقدية بقيمة 7ر18 مليون دينار (نحو 57 مليون دولار).

وسجلت البورصة تداولات بلغت قيمتها بجلسة أمس 48.23 مليون دينار، وزعت على 198.71 مليون سهم، بتنفيذ 11.32 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاعاً بـ5 قطاعات على رأسها الخدمات الاستهلاكية بـ0.82 %، بينما تراجعت 5 قطاعات في مقدمتها الطاقة بواقع 0.80 %، واستقرت 3 قطاعات أخرى.

تصدر "ايفا فنادق" الأسهم المرتفعة البالغ عددها 57 سهماً بنحو 7.43 %، بينما تراجع سعر 42 سهماً على رأسها "المصالح العقارية" بـ6.45 %، واستقر سعر 14 سهماً.

وتقدم سهم "ايفا" المرتفع 5.20 % نشاط التداول على كافة المستويات بحجم بلغ 30.76 مليون سهم، وسيولة بقيمة 8.66 مليون دينار، وزعت على 903 صفقة.قال نائب رئيس قسم وحدة البحوث والإستراتيجيات الاستثمارية بشركة كامكو للاستثمار، رائد دياب، إن بورصة الكويت شهدت تراجعات في الجلستين الماضيتين، في سياق عمليات جني الأرباح.

وأوضح في تصريحات أن المؤشر العام للبورصة سجل ارتفاعات في الأسابيع الأربعة الماضية بعد تراجع قوي منذ أواخر يوليو الماضي، والذي أدى الى وصول المؤشر الى أدنى مستوياته منذ أكثر من عامين.

وذكر رائد دياب "الأجواء بشكل عام لا تزال جيدة ولا يوجد أي عوامل سلبية في الوقت الراهن، إذ سجلت البنوك والشركات المدرجة في البورصة نتائج جيدة في الربع الثالث من العام الحالي، في حين أن هناك هدنة في الحرب على غزة". يتزامن ذلك وفق دياب مع توقعات بأن يخطو مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بحذر في اجتماعه القادم بعد ما يقرب من أسبوعين، فقد يثبت أسعار الفائدة بانتظار مؤشرات اقتصادية أخرى، ومراقبة مسار معدلات التضخم قبل البدء بتخفيف السياسة النقدية المتشددة".

وبين أن الأنظار تتجه إلى اجتماع تحالف "أوبك+" يوم الخميس وما ستتخذه من قرارات حيال سياسة الإنتاج في الفترة المقبلة، وذلك لضمان استمرار استقرار الأسعار.

ولم تقف المؤشرات الرئيسية على أداء البورصة عند هذا الحد، ولكن يترقب المستثمرون أيضاً ما سيسفر عنه اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتحد - الكويت اليوم الأربعاء بشأن سير عملية الاندماج عن طريق الضم المعلنة بين البنكين.

كما تتجه الأنظار إلى إقرار تنفيذ المراجعة النصف سنوية لمؤشر مورجان ستانلي "إم إس سي آي"، في إغلاق غدا الخميس، والتي تضمنت دخول 3 شركات كويتية، كما لم تخل الساحة السياسية في الكويت من أحداث مع مناقشة مجلس الأمة استجواباً موجهاً إلى رئيس مجلس الوزراء أحمد نواف الصباح.

«أسواق المال» تجدد ترخيصاً لصندوق «بيتك كابيتال»

هيئة أسواق المال

وافقت هيئة أسواق المال، أمس الثلاثاء، على تجديد ترخيص نظام استثمار جماعي لصندوق بيتك كابيتال للأسهم الخليجية.

وقالت الهيئة، في بيان لها، إن مدة الترخيص تبلغ 3 سنوات قابلة للتجديد، اعتباراً من تاريخ 5 فبراير 2024.

وطالبت الهيئة الجهات المختصة تنفيذ القرار كل فيما يخصه، على أن يتم العمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

جاء ذلك بناءً على القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما؛ وشهادة ترخيص نظام استثمار جماعي لصندوق بيتك كابيتال للأسهم الخليجية رقم (2015/0006/ LCIS) الصادرة بتاريخ 5 فبراير 2021.

كما جاء بناءً على طلب شركة بيتك كابيتال للاستثمار لتجديد ترخيص صندوق بيتك كابيتال للأسهم الخليجية؛ والقرار رقم (24) لسنة 2023 بشأن تعديل صلاحيات الاعتماد النهائي لإجراءات عمل قطاع الإشراف الصادر بتاريخ 12 فبراير/ شباط 2023.

«بتروجلف» توضح سبب تعثر تشغيل حفارين

أعلنت الشركة الخليجية للاستثمار البترولي "بتروجلف" عدم البدء في تشغيل حفارين سبق الإعلان عنهما في مارس وإبريل 2022.

وأوضحت في بيان للبورصة أمس الثلاثاء، أنه لم يتم البدء في تشغيل الحفارين؛ لعدم الانتهاء من كافة الإجراءات المتعلقة بتجهيز الحفارين، ونقلهما إلى موقع العمل.

وتابعت "بتروجلف": ومن ثم فإنه لم يتم تحقيق أي إيرادات منهما، ولم تطرأ أي تطورات أو أحداث من شأنها أن تؤثر على الوضع المالي للشركة، وسوف يتم الإفصاح لاحقاً عن أي تطورات في هذا الشأن"، منوهة بعدم وجود أثر مالي.

وكانت الشركة قد أعلنت في مارس 2022 موافقة مجلس الإدارة على توقيع اتفاقية تعاون مشترك مع إحدى الشركات بالجمهورية العراقية؛ لتسويق وتشغيل حفارات الشركة بالخارج وخارجها لمدة 5 سنوات.وفي إبريل من العام السابق، وقعت "بتروجلف" اتفاقية تأجير حفار أرضي لشركة مصرية لمدة 5 سنوات قابلة للتمديد إلى 5 سنوات أخرى، منوهة بأن تشغيل الحفار سوف يتم حين الانتهاء من كافة الإجراءات المتعلقة بتجهيز الحفار ونقله لموقع العمل.

وأوضحت الشركة أنه من المتوقع أن يبلغ صافي الربح من الصفقة نحو 1.382 مليون دينار بما يُعادل 4.563 مليون دولار، حسب سعر الصرف.

وحسب آخر بيانات مالية معلنة، تكبدت "بتروجلف" خسائر في التسعة أشهر الأولى من العام الحالي بقيمة 2.58 مليون دينار، بزيادة 112.31 % عن مستواها في الفترة المماثلة من العام السابق البالغ 1.22 مليون دينار.

«الامتياز» ترفع دعوى مطالبة مالية بـ44.8 مليون دينار

رفعت شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية دعوى مطالبة مالية بقيمة 44.75 مليون دينار، استناداً على تقرير الخبير الصادر لصالح الشركة أمام محكمة الاستئناف في دعوى.

ولفتت "الامتياز" في بيان للبورصة أمس الثلاثاء، إلى أن الدعوى المحدد لها جلسة بتاريخ 4 ديسمبر المقبل، مرفوعة ضد كل من علي أحمد زبيد، وغانم سعد الكواري، وعبدالرحمن محمود زمان.

وبينت أنه لا يمكن تحديد الأثر المالي لذلك الإجراء، إلا بعد صدور حكم بالقضية لصالح الشركة وتنفيذه.

وكانت "الامتياز" قد أعلنت في أكتوبر 2022 حصولها على حكم قضائي من محكمة الاستئناف قضى بانتهاء دعوي خبير بصدور تقرير الخبير الذي أثبت للمدعية الحق بالمطالبة بمبلغ 580 مليون ريال قطري ما يعادل (44.75 مليون دينار كويتي).

وحسب آخر بيانات معلنة، فقد حققت الشركة خسائر بقيمة 1.77 مليون دينار في التسعة أشهر الأولى من العام الحالي، مقابل خسائر بنحو 813.86 ألف دينار في الفترة نفسها من العام الماضي، بزيادة 118.2 %.